

مصالح الوزير لدى رئيس الحكومة المكلف بالعلاقة مع

الهيئات الدستورية والمجتمع المدني

تقرير لقاء تشاوري حول التمويل العمومي للجمعيات

2015-10-28



بدعم من مركز

تولت مصالح الوزير لدى رئيس الحكومة المكلف بالعلاقات مع الهيئات الدستورية والمجتمع المدني في شراكة مع مركز الكواكبي للتحويلات الديمقراطية تنظيم لقاء تشاوري مع ممثلي الهياكل العمومية حول منظومة التمويل العمومي للجمعيات في تونس وذلك بحضور عددٍ من ممثلي الهياكل العمومية الذين يعنون بهذا الشأن.

يندرج هذا اللقاء في إطار المشروع المشترك بين مصالح الوزير المكلف بالعلاقة مع الهيئات الدستورية والمجتمع المدني ومركز الكواكبي للتحويلات الديمقراطية المدعّم من طرف ICNL والذي يهدف إلى إصلاح منظومة التمويل العمومي في تونس.

كما يهدف هذا اللقاء إلى تشخيص الواقع والصعوبات التي تواجهها الجمعيات الراغبة في الحصول على تمويل عمومي من جهة والجهات العمومية المانحة للتمويل العمومي من جهة أخرى، وإلى الاستماع إلى آراء ومقترحات الهياكل العمومية والتشاور معها حول هذا الموضوع قصد تحسين منظومة التمويل وإضفاء النجاعة عليها.

الإطار العام للندوة:

انطلقت أشغال اللقاء بكلمة السيدة كلثوم الحزامي بوزيان ممثلة مصالح الوزير لدى رئيس الحكومة المكلف بالعلاقة مع الهيئات الدستورية والمجتمع المدني، حيث قامت السيدة كلثوم بالتذكير بكل من اللقاءين التشاوريين المنعقدين في باجة يوم 22 سبتمبر و صفاقس يوم 28 سبتمبر مع ممثلي الجمعيات، وخاصةً المشاكل التي طرحتها مختلف الجمعيات وبالخصوص تلك المتعلقة بغياب الشفافية في إسناد التمويل العمومي. كما قامت أيضاً بتناول مقترحات هذه الجمعيات لعرضها على ممثلي الهياكل العمومية. وقد أكد السيد أمين الغالي مدير مركز الكواكبي للتحويلات الديمقراطية، في نفس الإطار على قيام بعض الجمعيات بتنظيم استشارات خاصة بها ومد مركز الكواكبي بالتقارير المترتبة عليها.

تشخيص الإشكاليات:

وقد تمثلت المشاكل التي طرحها ممثلو الهياكل العمومية فيما يتعلّق بالتمويل العمومي للجمعيات في عدة نقاط:

1. من جانب الممول العمومي
 - ضعف اللجوء إلى التمويل العمومي غير المباشر للجمعيات (الدعوة إلى الترشح واتفاق الشراكة) باعتبار حداثة النص .
 - ينحصر التمويل العمومي في معظمه في شكل طلبات مباشرة
 - التمويل العمومي يسند في عديد الحالات لجمعيات رياضية وخاصة على المستوى المحلي
 - التمويل العمومي الموجّه للوداديات
 - غياب التنسيق بين الوزارات في منح التمويل العمومي لنفس الجمعية من أجل تمويل نفس النشاط أو المشروع

- غياب أرقام دقيقة تبيّن حجم التّمويل العموميّ المسند للجمعيات خاصة وأن التمويل العمومي في معظمه موجه إلى تمويل السياسات الاجتماعية للدولة عبر الاتحاد الوطني للضمان الاجتماعي فيما يقع توجيه الجزء الآخر من لتمويل الوداديات والتعاونيات وجمعيات أعوان وموظفي الدولة
- غياب العدالة في توزيع التّمويل العموميّ على الجمعيات (في الغالب يمنح التّمويل العموميّ للجمعيات الناشطة في المجال الاجتماعي)
- نقص في حوكمة التّمويل العموميّ
- عدم تبرير اللجان الفنية لقرارات رفض مطالب التّمويل العموميّ
- عدم اعتماد اللجان الفنية لمعايير موضوعية من أجل النّظر في مطالب التّمويل العموميّ
- نقص في تكوين أعضاء اللجان الفنية المكلفة بالنّظر في مطالب التّمويل العموميّ (عدم تمييز البعض بين الجمعيات و النقابات المهنية)
- عدم إعلام الهياكل العمومية للكتابة العامة للحكومة بقائمت في الجمعيات المستفيدة من التّمويل العموميّ

2. من جانب الجمعيات

- عدم تقديم الجمعيات لما يبرّر صرف التّمويل العموميّ
- عزوف الجمعيات على تقديم تقاريرها المالية السنوية لدائرة المحاسبات ممّا يستحيل معه رقابتها و متابعتها
- عدم إمام الجمعيات بالوثائق الإدارية المطلوبة من أجل الحصول على تمويل عموميّ (في الغالب الملفات المقدّمة تفتقد لأغلب الوثائق المطلوبة)
- اشكال يتعلّق بجمعيات العمل التّنموي بالمدارس الابتدائية: عدم عقد جلسات انتخابية / عدم الفصل بين هياكل التسيير و التنفيذ / غياب ميزانية خاصة بهذه الجمعيات
- عدم تقديم الجمعيات لمطالب للحصول على تمويل عموميّ في الأجال القانونية

كما تم في نفس الإطار رصد بعض المقترحات التي قدمتها الهياكل العمومية

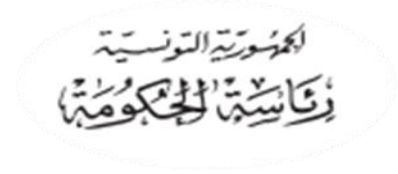
المقترحات المقدّمة من طرف ممثلي الهياكل العمومية

- استثناء الجمعيات الرياضية والوداديات من الإطار القانوني المطبق على التمويل العمومي للجمعيات
- تفعيل وتدعيم الرقابة المسبقة على الجمعيات
- خلق نظام موحد بين جميع الهياكل العمومية للتصرّف في الميزانية المخصصة للتمويل العموميّ
- إعادة تصنيف الجمعيات
- إعداد نماذج لعقود الشراكة مع الجمعيات يقع اعتمادها من قبل الهياكل العمومية
- التّشجيع على اعتماد أشكال التّمويل العمومي غير المباشر
- توضيح وتفسير القواعد القانونية المتعلقة خاصة بالأشكال غير المباشرة للتمويل العموميّ

- في صورة عدم تقديم الجمعية لكل الوثائق للحصول على تمويل عمومي، يمكن توخي بعض المرونة بتبسيط المبلغ الممنوح إلى حين استكمال الملف مع المراقبة المستمرة لنشاط الجمعية أو لمراحل تنفيذ المشروع
- توجيه التمويل العمومي نحو الاقتصاد الاجتماعي التضامني
- تدعيم الشفافية في أعمال اللجان الفنية
- تدعيم تكوين الجمعيات في مجال التصرف الإداري والمالي مع وضع دليل إجراءات في الغرض يستأنس به من قبل الجمعيات
- تقسيم مبلغ التمويل العمومي الذي يتم رسده بميزانية الهيكل العمومي على مختلف آليات التمويل وتحديد المشاريع التي ستنتج في إطار الشراكة مع الجمعيات بصفة مسبقة.
- توسيع مفهوم التمويل العمومي ليشمل مختلف الامتيازات الجبائية والعينية التي يمكن أن تقدمها الدولة للجمعيات،
- وضع منظومة معلوماتية حول مختلف أشكال التمويل العمومي.
- تدعيم آليات الرقابة والمساءلة حول أوجه استعمال التمويل العمومي ووضع نظام عقوبات للمخالفين حتى تتمكن هياكل الرقابة العمومية من القيام بدورها على أحسن وجه.
- اعانة الجمعيات الناشئة في بداياتها ولمدة محدودة لتتمكن من الانطلاق في العمل على أن يصبح التمويل في مرحلة ثانية يسند على اساس المشاريع والبرامج.
- مراجعة الاطار العام المنظم لـ4500 جمعية عمل تنموي بالمدارس الابتدائية وفرادها بنظام خاص.

قائمة المرافق

- جدول أعمال اللقاء الاستشاري
- الورقة الخلفية للقاء الاستشاري
- قائمة المشاركين
- صور



مصالح الوزير لدى رئيس الحكومة المكلف بالعلاقة مع

الهيئات الدستورية والمجتمع المدني

لقاء تشاوري حول

منظومة التمويل العمومي للجمعيات في تونس

تونس، الخميس 29 أكتوبر 2015

12.30 استقبال المشاركين و غداء

14.00 افتتاح اللقاء التشاوري

مصالح الوزير المكلف بالعلاقة مع المجتمع المدني و الهيئات الدستورية

مركز الكواكبي للتحويلات الديمقراطية

السيدة سعيدة فراج، مستشارة رئيس الجمهورية المكلفة بالمجتمع المدني

14.15 عرض الدراسة المتعلقة بالتمويل العمومي للجمعيات في تونس

نرجس جديدي، خبيرة

14.30 جلسة نقاش حول أهمية و أشكال التمويل العمومي

تيسير أمين الغالي

15.30 استراحة قهوة

16.00 جلسة نقاش حول إجراءات التمويل العمومي و الرقابة المحلية،

تيسير أ. كلثوم الحزامي بوزيان

17.00 حوصلة للندوة واختتام الأعمال

أ. كلثوم الحزامي بوزيان و أمين الغالي



الجمهورية التونسية
رئاسة الحكومة

مصالح الوزير لدى رئيس الحكومة المكلف بالعلاقة مع

الهيئات الدستورية والمجتمع المدني

مذكرة إدارية حول منظومة التمويل العمومي

للجمعيات في تونس

لقاء تشاوري

تونس، الخميس 29 أكتوبر 2015

الإطار العام للندوة:

على إثر صدور الأمر عدد 5183 لسنة 2013 المؤرخ في 18 نوفمبر 2013 المتعلق بضبط معايير وإجراءات وشروط إسناد التمويل العمومي للجمعيات، وبعد فترة من التطبيق الفعلي لهذا الأمر وإحداث اللجان الفنية المكلفة بالنظر في ملفات التمويل العمومي لفائدة الجمعيات صلب الهياكل العمومية تبين وجود عديد الصعوبات في تطبيق مقتضيات هذا الأمر سواء بالنسبة للإدارة أو بالنسبة للجمعيات. وللوقوف على مختلف نقائص هذه المنظومة وبهدف إدخال التعديلات الإجرائية والقانونية المناسبة لتحسينها وإضفاء أكبر قدر من النجاعة عليها تتولى مصالح الوزير لدى رئيس الحكومة المكلف بالعلاقة مع الهيئات الدستورية والمجتمع المدني في شراكة مع مركز الكواكبي للتحويلات الديمقراطية تنظيم ندوات استشارية وجهوية في عدد من الجهات. وفي هذا الإطار يتنزل هذا اللقاء بمختلف الهياكل العمومية والسلط المحلية بهدف الاطلاع على آراء ممثليها حول مختلف آليات التمويل العمومي.

أهداف اللقاء:

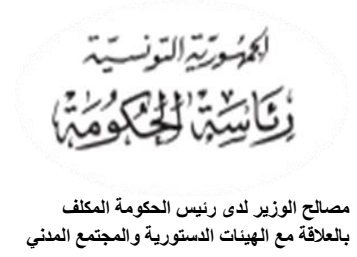
- تقييم آليات التمويل العمومي على ضوء الأمر عدد 5183 لسنة 2013 المؤرخ في 18 نوفمبر 2013،

- تشخيص الصعوبات التي تواجهها الجهات العمومية المانحة للتمويل العمومي،
- الاستماع إلى مقترحات الجهات العمومية والتشاور معها قصد تحسين منظومة التمويل العمومي وإضفاء النجاعة عليها.

انعقاد الندوة والمشاركون فيها:

تتعد هذه الندوة في نزل بيلفيدير تونس انطلاقا من الساعة الواحدة بعد الظهر.

يشارك في هذه الندوة الاستشارية رؤساء اللجان الفنية للتمويل العمومي بالوزارات والمؤسسات العمومية ذات الصبغة غير الإدارية والمنشآت العمومية ومراقبي المصاريف ومراقبي الدولة وثلة من الاطارات العمومية وممثلي هياكل الرقابة وممثلين عن سلطات محلية وعدد من الخبراء في مجال الجمعيات.



لقاء تشاوري

منظومة التمويل العمومي للجمعيات في تونس

الخميس 29 أكتوبر 2015

قائمة المشاركين

الاسم واللقب	الوظيفة	الهيكل/المؤسسة	رقم الهاتف	البريد الالكتروني
<u>1</u> بثينة بوجناح	صحفية	التلفزة الوطنية		
<u>2</u> فاتن سويوسي	متصرف مستشار	رئاسة الحكومة		
<u>3</u> ليلى الجمعي	متصرف مستشار	رئاسة الحكومة		
<u>4</u> وفاء سلامة	مستشار المصالح العمومية	وزارة المالية		
<u>5</u> مهدي الوشتاتي	كاهية مدير	وزارة المالية		
<u>6</u> فيصل السطبولي	مدير	رئاسة الحكومة		
<u>7</u> نورالدين غمام	رئيس مصلحة	وزارة التربية		
<u>8</u> سامي التبيني	رئيس مصلحة	وزارة التربية		
<u>9</u> محمد الشريف بلحسن	مدير	شركة فسفاط قفصة		
<u>10</u> فضيلة القرقروري	رئيسة غرفة	دائرة المحاسبات		
<u>11</u> نزار خرباش	رئيس ديوان	وزارة المرأة والأسرة والطفولة		
<u>12</u> علي بلطي	كاهية مدير	رئاسة الحكزمة		
<u>13</u> علي زديني	مدير (رئيس لجنة)	الشركة الوطنية للكهرباء والغاز		
<u>14</u> نبيل عجرود	مدير عام مركز افادة	رئاسة الحكومة		
<u>15</u> مبروك العبيدي	دائرة الشؤون البلدية	ولاية تونس		
<u>16</u> منية القوبلي	دائرة الشؤون السياسية	ولاية تونس		
<u>17</u> محمد بن صالح	مكلف بمأمورية	وزارة TIC		
<u>18</u> المنجي بو عزيز	مدير عام المصالح المشتركة	وزارة الشؤون الاجتماعية		

		رئاسة الحكومة	مراقب أول	منية الأدب	<u>19</u>
		بلدية سكرة	رئيس بلدية	مبروك الميموني	<u>20</u>
		الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي	مدير عام مساعد	الهادي بوكر	<u>21</u>
		الديوان الوطني للبريد	مدير عام مساعد	رؤوف ناصف	<u>22</u>
		رئاسة الحكومة	مراقب مصاريف عمومية	ايناس الخودي	<u>23</u>
		اتصالات تونس	رئيس دائرة	سرور كوكة	<u>24</u>
		اتصالات تونس	مديرة اتصالات	سنية لوقاني	<u>25</u>
		الإذاعة التونسية	مديرة	سهام بوعزة	<u>26</u>
		وكالة TAP	صحفي	جمال رمضان	<u>27</u>
		رئاسة الحكومة	مراقب رئيس للمصاريف	وهبي حامي	<u>28</u>
		جمعيّتي	منسقة مشروع	غادة الهذباوي	<u>29</u>
		جمعيّتي	منسقة مشروع	نور الكعبي	<u>30</u>
		رئاسة الحكومة	مدير عام	نجوى خريّف	<u>31</u>
		هيئة مراقبي الدولة - رئاسة الحكومة	مراقب دولة	سماح السكراني	<u>32</u>

تقرير اللقاء التشاوري مع ممثلي الهياكل العمومية حول التمويل العمومي للجمعيات
تونس في 29 أكتوبر 2015



تقرير اللقاء التشاوري مع ممثلي الهياكل العمومية حول التمويل العمومي للجمعيات
تونس في 29 أكتوبر 2015

